

## دراسة لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العالمي

قاسم شاوش لمياء – جامعة المدية

### الملخص:

شهد العالم مرحلة جديدة من التطور في تقنيات النقل والاتصال وفي توحيد الأسواق والعلاقات الدولية السياسية ، الثقافية، والاقتصادية وذلك منذ ظهور العولمة ، حيث دخل العالم في طور من التطور الحضاري، يصبح فيه مصير الانسانية موحدا في جميع المجالات تقريبا، فأصبح الأفراد والمؤسسات يزاولون نشاطهم دون الاهتمام بالحدود الجغرافية، مما أدى إلى ظهور الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات، وذلك لفاعليتها في تحقيق الكثير من المنافع الاقتصادية والاجتماعية ودعم برامج التنمية.

### Abstract :

The world witnessed a new phase of development in the transport and communication techniques and in the unification of markets and political, cultural, and economic international relations, since the advent of globalization, where he entered the world in the process of the development of civilization, it becomes the fate of humanity united in almost all areas, bringing individuals and institutions engaged in their activity without interest frontiers, which led to foreign direct investment and multinational companies appearance, in order to achieve many economic and social benefits and support development programs.

## مقدمة

إن فكرة تدعيم النشاط الاقتصادي العام والخاص، بعث وتوجيه الاستثمارات في شتى الميادين، يستوجب أساليب التحريض أو التحفيز، للوصول إلى تحقيق ذلك تتخذ الدولة عدة وسائل وإجراءات تعتبر كتضحية حيث تؤدي إلى نقص وتخفيف حصيلة خزيرتها العمومية، بهدف استقطاب استثمارات جديدة في كل المجالات، ومن أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، بحث المستثمرين المحليين والأجانب بمبادرة الاستثمار وتشجيعهم وتوجيه الاستثمارات الأجنبية إلى الأنشطة التي عجز المستثمرون المحليون الدخول فيها.

### 1- ماهية سياسة التحفيز

إن سياسة التحفيز من الأدوات الفعالة التي تمكن المستثمرين من الاستفادة من بعض التسهيلات والضمانات الجبائية، وذلك بمقابل الالتزام ببلوغ مستوى معين من الاستثمار، ومنحت العديد من التعاريف لسياسة التحفيز أهمها:

يستعمل عادة مفهوم التحفيز للدلالة على الأساليب ذات الطابع الإنمائي، لتوسيع نطاق التنمية الاقتصادية، وللنهوض بقطاع أو مجال معين في الاقتصاد. [1] (ص 234)

ويمكن تعريف التحفيز في المفهوم الجبائي على أنه إجراء اختياري لسياسة اقتصادية، يهدف إلى جعل الأعوان الاقتصاديين يقبلون التصرف أو يسلكون طريق معين وذلك مقابل الاستفادة من إجراءات تحفيزية وامتيازات معينة، أي أنه: تخفيض في معدلات الضرائب. القاعدة الضريبية أو الالتزامات الجبائية التي تمنح للمستفيد شرط تقييده بعدة مقاييس. [6] (ص 23)

مما سبق يمكن أن نقول أن سياسة التحفيز، هي تلك التسهيلات غير المباشرة، تحدد في قوانين الضريبية، قانون الاستثمارات وقانون المالية، تشرعها المصالح المختصة في البلاد لصالح الأعوان الاقتصادية والمؤسسات الوطنية أو الأجنبية الراغبة في الاستثمار.

### 2- أشكال سياسة التحفيز

تتمثل أشكال سياسة التحفيز فيما يلي: [1] (ص 239)

#### توفير الهياكل القاعدية

أي توفير قدر معقول من رأس المال الاجتماعي، طرق ممهدة، مساكن لائقة، مساحات لبناء المصانع، المكاتب، الفنادق، شبكة المواصلات وخطوط الاتصالات السلكية واللاسلكية بالإضافة إلى الخدمات التعليمية والطبية والترفيهية لرجال الأعمال والخبراء والعاملين الأجانب وأسره.

#### حماية المشروعات الاستثمارية من المنافسة الأجنبية

تسعى معظم الدول الراغبة في تحقيق تنمية اقتصادية إلى حماية المستثمر المحلي والأجنبي من المنافسة الخارجية، وذلك بفرض ضرائب جمركية حامية على الواردات من السلع والخدمات المماثلة لما تنتجه المشروعات الأجنبية أو المحلية.

ومن المعروف أن الضرائب الجمركية الحامية بطبيعتها لا تعني منع دخول السلع المنافسة من الخارج، ولكنها تضمن فقط تصريف المنتج المحلي للحفاظ على استمرار

المشروعات خاصة منها حديثة النشأة ومن المعروف أيضا أن الضرائب الجمركية بطبيعتها مرحلتين تنتهي بوصول المصانع المحلية إلى درجة من الكفاءة التي تمكنها من منافسة السلع المستوردة في الأسواق المحلية.

#### -الإعفاءات الجمركية

ونعني بها السماح لمشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر باستيراد الأصول الرأسمالية والآلات والمعدات والتركيبات ووسائل النقل، المواد الأولية، والمستلزمات التي تكون رأس المال العيني للمشروعات المعفاة من الضرائب الجمركية، كما يجب أن تمتد هذه الإعفاءات الجمركية على كافة ما يستورده المشروع أثناء حياته الإنتاجية من مستلزمات إنتاجية تتناسب وطبيعة نشاطه.

فمثل هذه الحوافز تشجع المستثمر على استيراد أحدث الآلات ومتابعة التطورات التكنولوجية أولا بأول.

#### -الإعفاءات الضريبية [6](ص 46 )

في هذا المجال نجد الإعفاء واسع الانتشار في معظم السياسات التحفيزية، وله أهمية كبير في التأثير على الاستثمار، وبالتالي فإن اللجوء إلى الإعفاءات من أهم الأنظمة الجبائية التي تسعى إلى تنمية وتطوير الاقتصاد.

نعني بالإعفاء الضريبي عدم فرض الضريبة على دخل معين، إما بشكل مؤقت أو دائم وذلك ضمن القانون، وتلجأ الدول إلى هذا المرحل لاعتبارات تقدرها بنفسها وبما يتلاءم مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

كما يمكن أن نعرفه بعدم إخضاع المؤسسة للضريبة قصد تشجيعها وحثها على اتخاذ الاستثمار، والإعفاء الضريبي يكلف الدولة نقصا في إيراداتها الضريبية، لذلك تخصص سياسة الإعفاء لفئة معينة من المؤسسات التي تستجيب للشروط والمقاييس المحددة من طرف الدولة، والمدرجة في قوانين الاستثمار، وهي عادة تتعلق بنوع النشاط، حجم المؤسسة، المنطقة الجغرافية.

#### 3-تكييف سياسة التحفيز مع الاستثمار الأجنبي المباشر

لجلب الاستثمارات الأجنبية تقوم الدولة بتكييف أو تعديل السياسات الجبائية وقوانينها، وأحكامها وذلك بتقديم إعفاءات وامتيازات أخرى عن طريق إتباع السياسات التالية : [1] (ص 215 )

-أن تنص صراحة في قوانينها على أنه لا يجوز تأمين الاستثمارات الأجنبية أو مصادراتها أو الحجز على أموالهم، أو فرض الحراسة عليها ما لم يقر المستثمر الأجنبي بمخالفة قوانين البلد أو الإضرار بالمصالح القومية، وبناء على حكم قضائي.

-أن يكون للمستثمر الأجنبي الحرية التامة في تحويل نصيبه من الأرباح الصافية المحققة أن أراد، أو إعادة استثمارها بزيادة رأسمال المشروع، أو بإنشاء مشروع آخر جديد، وأن توضح سياسة محددة لإعادة تصدير رأسماله في حالة تصفية المشروع على أن يسمح بتحويل حصيلة مبيعات أصول المشروع بالعملة المحلية. وإلا شكل ذلك عبئا ضخما على ميزانية النقد الأجنبي في الدول المضيفة، ولما كانت الدول النامية تنسم عادة بتعدد أسعار

الصرف الأجنبي فيها، فانه من الضروري على الدول النامية تحديد سعر صرف واضح يتم به تحويل رأس المال عند دخوله البلد وعند تحويل أرباحه وعند إعادة تصديره. وعلى الدول المضيفة أيضا أن تمنح للمستثمر الأجنبي الاستثناءات اللازمة لبعض الأحكام والقوانين الخاصة بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي والاستيراد والتصدير بالقدر الذي يهيئ له العمل في الظروف الملائمة.

- على الدول المضيفة أن تنص في قوانينها على الأحكام التي تحدد العلاقة بين المستثمر الأجنبي والعاملين في المشروع من حقوق وواجبات، وأن تحدد بوضوح مدى خضوعه أو استثنائه من قوانين العمل القائمة والخاصة بإجراءات التأمين، وتضم التأمينات الاجتماعية، إجراءات اشتراك العاملين في الإدارة والأرباح. إضافة إلى ضرورة تبسيط إجراءات الإقامة وتجديدها، وتوفير الوسائل اللازمة.

- على الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي أن تحدد إجراءات مقبولة لتسوية أية منازعات قد تنشأ بين المستثمر الأجنبي والدول المضيفة وذلك بقبولها تسوية المنازعات وفقا لاتفاقيات الثنائية السارية بين الدولة المستثمر الأجنبي والدولة المستقبلة له. أو وفقا لأحكام المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطن الدول الأخرى. [3] (ص 20)

- إنشاء الدولة المضيفة لهيئة متخصصة تتولى تلقي طلبات المستثمر، وتوفير السياسات اللازمة له لكي يقوم بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع والسهر على تسهيل مهام المستثمر الأجنبي، والتغلب على التعقيدات الروتينية، وإلغاء الازدواج الضريبي، واستخراج التراخيص اللازمة له، لهو خير دليل على رغبة الدول في اجتذاب المستثمر الأجنبي.

#### 4-التوجه الجديد للاستثمار الأجنبي المباشر (الملاجئ الآمنة)

تعد دول الملاجئ الآمنة مراكز مالية أو تمويلية بالنسبة للشركات دولية النشاط بصفة خاصة، والشركات والمجموعات الدولية بصورة عامة، فهي توفر مناخا مناسباً للاستثمارات لهذا رجال الأعمال والشركات تسعى للاستثمار فيها لتحقيق غرضها الرئيسي نحو تعظيم أرباحها، وتخفيف أعبائها الضريبية.

#### 2-1- تعريف الملاجئ الآمنة

لقد تعددت التسميات التي يمكن أن تطلق على هذه الدول فالبعض يطلق عليها الملجأ الضريبي "OASIS FISCAL"، أو دول الانجازات الضريبية أو الجناح الضريبية "PARADIS FISCAUX"، أو الملاذات الآمنة، وهي عبارة عن البلدان والأقاليم التي تعرض لمواطنيها والأجانب المقيمين وغير المقيمين، للأشخاص الطبيعية والمعنوية نظام ضريبي يتصف بانخفاض الضريبة أو غيابها على المداخل والعوائد والأرباح ورؤوس الأموال. [7] (ص 175)

الا أن وجود نظام ضريبي في الدولة يقرر مميزات وإعفاءات ضريبية للمشروعات الأجنبية، وسعر الضريبة منخفض لا يكفي وحده لاتخاذ القرار بشأن قيام المشروعات والاستثمارات الأجنبية، بل لابد من توفر شروط ومعايير وضمانات أخرى للمستثمر تتمثل فيما يلي: [5] (ص 112)

- يجب أن تتوفر في هذا البلد وسائل متطورة للاتصال مع باقي العالم.

- توفير عمال وإطارات ذات كفاءة.

-وجود جهاز بنكي متطور .

-وجود حكومة مستقرة تشجع المستثمرين الأجانب على ترابها.

وتتمثل أهم دول الملاجئ الآمنة في : [11]

أ- أهم الجزر في الكاريبي: أنجولا ، الأنجيا، بربادوس، الأنتيل الهولوندي .

ب-في أمريكا الوسطى: بليز، كوستاريكا، بناما.

ج-في أوروبا والبحر المتوسط: اندور، قبرص، جبل طارق، جرنزي، ليشتنستين،  
لوكسنبورغ، مالطا، جزر الألمان، موناكو، سويسرا.

د-في قارة آسيا: هونغ كونغ، نيو، ساموا الغربية، سنغافورة .

ه-في الشرق الوسط: البحرين، دبي، لبنان. [10]

وتتميز الملاجئ الآمنة بالخصائص التالية: [8] (ص 52)، [9] (ص 55 )

-سعر الضريبة منخفض بل منعدم خصوصا على الأرباح ذات المصدر الأجنبي، فهدف هذا  
البلد هو ليس اقتطاع أو تحصيل ضرائب مرتفعة لكن هو جذب المستثمرين الأجانب،  
ومحاولة إنعاش الاقتصاد وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي .

-السرية التجارية والبنكية فيما يخص العمليات التجارية أو المالية المحققة في هذه العمليات.

-الحد الأدنى من الاستقرار السياسي والاقتصادي.

-تواجد نظام أو جهاز بنكي متطور، الذي يسمح بتدقيق سهل وسريع لمجمل التعاملات  
داخل وخارج البلد.

-هياكل قاعدية متطورة، إمكانية اتصال متطورة(هاتف، تيليكس، تلغراف، خدمات  
جوية.....).

-غياب الرقابة على المبادلات والصرف على الأقل فيما يخص غير المقيمين.

-تواجد دراسات جبائية، وذلك لتفادي الازدواج الضريبي بين الدولة المضيفة والدولة الأم.

-تسهيلات تمنح لإنشاء مؤسسات تجارية ومالية بأنماط مختلفة مثل شركات وبنوك  
الأفشور "Off Shors"

-حكومات لا تتأثر بالضغوطات الخارجية.

## 2-2-عوامل الاختيار الأمثل للملاجئ الآمنة

توجد عوامل اختيار كثيرة وليست كلها بنفس الدرجة من الأهمية وتتمثل فيما  
يلي:[2](ص127)

### -الموقع الجغرافي (اتصالات ومواصلات حديثة ومتطورة)

من بين العناصر المهمة في اختيار الملجأ الآمن، موقعها الجغرافي، فيجب أن تكون ذات  
موقع متميز ومعروف على المستوى الدولي، بحيث يمثل عنصر جذب هام للاستثمارات  
الأجنبية، فلا تكون في منطقة نائية أو مجرد جزيرة منعزلة ومجهولة، بالإضافة إلى ذلك

يجب أن تمتلك شبكة واسعة ومتقدمة من وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية، وخطوط طيران متقدمة تجعل من السهل الاتصال بين الدولة الأم وتوابعها وخاصة أن في أغلب الأحيان يكون الملجأ الآمن جزر مشهورة، وخير مثال على ذلك بانما، وهونغكونغ وجزر الكايمين، حيث توجد بهم خدمة الاتصالات والتلغرافات حديثة ومتطورة، كذلك سويسرا ومواقعها المتميزة في قلب أوروبا، وتوفرها على وسائل اتصال حديثة ووسائل نقل سريعة، في لحظة الاختيار يجب أن نذكر أن أفضل مكان عقد العمليات هو مكان تنفيذها.

#### -الاستقرار الاقتصادي والسياسي

ويعد من أهم العوامل لاختيار الملجأ الآمن، حيث لابد أن تتمتع بأكبر قدر من الاستقرار في كافة المجالات، فالشركات دولية النشاط والمجموعات الدولية لا تهتم فقط بالميزات والإعفاءات الضريبية، بل بصورة أكبر تكون تلك الدول التي تتمتع بأكبر قدر من الضمانات لاستثماراتها فالاستقرار الاقتصادي يقصد به الاستقرار على المدى الطويل، لا تتعرض المشروعات والاستثمارات لخطر تأميم طارئ ونزع الملكية أو تدخل من جانب الدولة في أعمال هذه المشروعات، ويتمثل الاستقرار السياسي في أن تكون هذه الدول ذات نظام سياسي واضح لا يخشى معه حدوث أي انقلابات أو حركات سياسية شأنها أن تعطل الاستثمارات الأجنبية.

وهذا ما يفسر المراعاة الكبيرة لهذا العامل خاصة من طرف بعض الدول مثل: سويسرا، موناكو، فرغم أن الحوافز المقدمة فيها أقل بكثير من بعض الدول الأخرى، إلا أنهما يعتبران من أفضل الملاجئ الآمنة على الإطلاق.

#### -وجود هياكل اجتماعية

ونعني بذلك أن يتوفر في هذه الدول ما تحتاج إليه الشركات الأجنبية المستثمرة من خدمات كالمحاميين، محاسبين قانونيين، شركات الخدمات الشركات الاستشارية، الفنادق، المدارس والمستشفيات أي توفر الهياكل القاعدية.

فمثلاً: إن أرادت شركة أجنبية أو رجال أعمال الإقامة في الملجأ الآمن عليهم أن يبحثوا عن مسكن للإقامة أو مدرسة لتعليم أولادهم، المرافق الصحية بالإضافة إلى المقر المناسب لمزاولة النشاط والخبراء والمهندسين والعمال للسير العادي للأعمال، وهذا عادة ما يكون مكلف ويؤدي إلى التقليل من الفائدة حتى وإن كان البلد المضيف يمنح لهم امتيازات ضريبية ذات أهمية.

#### -العملة الوطنية وقابليتها للتحويل

من الطبيعي تجنب العمل في الدول التي لا تتحكم في التفهم أو على الأقل تقوم ببذل مجهودات للقضاء عليه، ويقصد بذلك أن تكون العملة الوطنية على قدر كبير من الاستقرار وقابلية للتحويل، ومن ثم فإن أي أرباح أو دخول يتم تحويلها إلى البلد الأصلي، فإذا كانت هذه العملات غير قابلة للتحويل فإنها تمثل عائقاً هاماً أمام هذه الاستثمارات.

وبالنسبة للرقابة على النقد فعادة ما يكون الوضع في هذه الدول مقسماً إلى جانبين أحدهما خاص برعاية الدول ويطبق عليهم الرقابة على الصرف، والآخر متعلق بالأجانب حيث يتم إعفائهم من الخضوع للرقابة على النقد كنوع من تشجيع لاستثماراته وفتح الباب أمام تحويلاتهم.

### 3- اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي

الجدول رقم (1): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المنطقة 2011-2013

| تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة |      |      | تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة |      |      |                            |
|------------------------------------------|------|------|------------------------------------------|------|------|----------------------------|
| 2013                                     | 2012 | 2011 | 2013                                     | 2012 | 2011 | المنطقة                    |
| 1411                                     | 1347 | 1712 | 1452                                     | 1330 | 1700 | العالم                     |
| 857                                      | 853  | 1216 | 566                                      | 517  | 880  | الاقتصاديات المتقدمة       |
| 250                                      | 238  | 585  | 246                                      | 216  | 490  | الاتحاد الأوروبي           |
| 381                                      | 422  | 439  | 250                                      | 204  | 263  | أمريكا الشمالية            |
| 454                                      | 440  | 423  | 778                                      | 729  | 725  | الاقتصاديات النامية        |
| 12                                       | 12   | 7    | 57                                       | 55   | 48   | أفريقيا                    |
| 326                                      | 302  | 304  | 426                                      | 415  | 431  | آسيا                       |
| 293                                      | 274  | 270  | 347                                      | 334  | 333  | شرق وجنوب آسيا             |
| 2                                        | 9    | 13   | 36                                       | 32   | 44   | جنوب آسيا                  |
| 31                                       | 19   | 22   | 44                                       | 48   | 53   | غرب آسيا                   |
| 115                                      | 124  | 111  | 292                                      | 256  | 244  | أمريكا اللاتينية والكاريبي |
| 1                                        | 2    | 1    | 3                                        | 3    | 2    | أوقيانوسيا                 |
| 99                                       | 54   | 73   | 108                                      | 84   | 95   | الاقتصاديات الانتقالية     |

المصدر: [3] (ص 3)

استعادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2013 اتجاهها التصاعدي، وارتفعت التدفقات العالمية بنسبة 9 % لتبلغ 1.45 تريليون دولار في عام 2013، 1.6 تريليون دولار في عام 2014، و1.75 تريليون دولار في عام 2015، ويتوقع أن تصل إلى 1.85 تريليون دولار في عام 2016 وازدادت هذه التدفقات في المجموعات الاقتصادية كافة (المتقدمة منها والنامي والانتقالية) وهذا ما يوضحه الجدول رقم (1) أعلاه، ويكون الدافع الرئيسي لهذه الزيادة الاستثمارات التي ستشهداها البلدان المتقدمة مع استقرار انتعاشها الاقتصادي وتوسع نطاقه. وقد يظل التأثير السلبي لهشاشة الوضع الاقتصادي في بعض الأسواق الناشئة والمخاطر المرتبطة بحالة عدم اليقين على صعيد السياسة العامة والنزاعات الإقليمية ليحد من الزيادة المتوقعة للاستثمار الأجنبي المباشر، وبذلك يكون توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الأقاليم على النحو التالي: [3] (ص 1-18)

#### 3-1- الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المتقدمة

استعادت التدفقات الوافدة إلى البلدان المتقدمة نموها في عام 2013 ، بعد الانخفاض الحاد الذي سجلته في عام 2012، لتبلغ 566 مليار دولار، أي بزيادة نسبتها 9%. وبلغت التدفقات الوافدة إلى البلدان المتقدمة 246 مليار دولار (زيادة بنسبة 14 %)، وهي نسبة لا تزال أدنى من الذروة التي بلغت عام 2007 بنسبة 30%. ومن بين الاقتصاديات الكبرى، شهدت التدفقات الوافدة إلى ألمانيا زيادة كبيرة، بعد تراجعها بشكل قياسي في عام 2012، في حين سجلت انخفاضا حادا في كل من فرنسا والمملكة المتحدة. وفي العديد من الحالات، كانت التقلبات الكبيرة في القروض بين الشركات عاملا مساهما هاما في هذا الوضع. وشهدت التدفقات الوافدة إلى إيطاليا وإسبانيا طفرة حادة بدورها، لتصبح إسبانيا أكبر بلد أوروبي متلق للاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2013. وانتعشت التدفقات الوافدة إلى أمريكا الشمالية لتبلغ 250 مليار دولار، حيث سجلت التدفقات إلى الولايات المتحدة أكبر متلق للاستثمارات في العالم (زيادة بنسبة 17 % لتبلغ 188 مليار دولار).

وبلغ مجموع التدفقات الخارجية من البلدان المتقدمة 857 مليار دولار في عام 2013، أي لم يشهد تغيرا يذكر عن العام الماضي. وقابل انتعاش الاستثمارات في أوروبا وتوسعها المستثمر من اليابان تقليص أمريكا الشمالية استثماراتها الخارجية .

وظلت التدفقات الوافدة والخارجة على السواء عند نصف مستوى ذروتها في عام 2007. أما على صعيد حصتها من التدفقات العالمية، فقد استحوذت البلدان المتقدمة بنسبة 39 % من مجموع التدفقات الوافدة، و 61 % من مجموع التدفقات الخارجة، وكلاهما مستوى منخفض تاريخيا .

### 3-2- الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا

سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى أفريقيا زيادة نسبتها 4 % لتبلغ 57 مليار دولار، تحركها استثمارات دولية وإقليمية تستهدف الفرص السوقية والهياكل الأساسية. واجتذبي التوقعات التي تشير إلى النمو المطرد للطبقات الوسطى الناشئة استثمارات أجنبية مباشرة في القطاعات الموجهة نحو المستهلك، منها الأغذية وتكنولوجيا المعلومات والسياحة والخدمات المالية والبيع بالتجزئة.

وقد سجلت الزيادة الإجمالية في الأقاليم الشرقية والجنوبية في أفريقيا، في حين شهدت المناطق الأخرى تراجعا في الاستثمارات. ففي أفريقيا الجنوبية تضاعفت التدفقات تقريبا لتبلغ 13 مليار دولار، يرجع الجزء الأكبر منها للتدفقات التي سجلت رقما قياسيا في جنوب أفريقيا وموزنبيق. وكانت الهياكل الأساسية عامل الجذب الرئيسي في البلدين، بالإضافة إلى قطاع الغاز الذي كان له دور هام أيضا في موزنبيق. أما في شرق أفريقيا ، فقد ازداد الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 15 % ليلبلغ 6.2 مليار دولار نتيجة ازدياد التدفقات إلى كل من إثيوبيا وكينيا. وأصبحت كينيا مركز أعمال أثير ليس في مجال التنقيب عن الغاز والنفط فحسب، وإنما في مجالي التصنيع والنقل أيضا. وقد تستقطب الإستراتيجية الصناعية الإثيوبية رؤوس أموال آسيوية لتطوير قطاع التصنيع لديها. وتراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى شمال أفريقيا بنسبة 7 % لتبلغ 15 مليار دولار. في حين شهدت كل من وسط وغرب أفريقيا تراجعا في التدفقات الوافدة إليها لتبلغ 8 مليارات و 14 مليار دولار لكل منهما، على التوالي. وهو ما يرجع جزئيا إلى الاضطرابات السياسية والأمنية في كل منهما.

وتتركز المشاريع الاستثمارية داخل أفريقيا في قطاعي التصنيع والخدمات. ولا تتجاوز حصة

الصناعات الاستخراجية من قيمة المشاريع الجديدة المعلن عنها من داخل الإقليم نسبة 3 %، مقارنة بنسبة 24 % للمشاريع الجديدة من خارج الإقليم (خلال الفترة 2009-2013).

### 3-3- الاستثمار الأجنبي المباشر في آسيا

لا تزال بلدان آسيا النامية تمثل حوالي 30 % من المجموع العالمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتتصدر قائمة المناطق المتلقية لهذا الاستثمار في العالم، إذ بلغ مجموع التدفقات الوافدة إليها 426 مليار دولار في عام 2013.

وسجلت التدفقات الوافدة إلى شرق آسيا زيادة بنسبة 2% لتبلغ 221 مليار دولار. ويرجع الأداء المستقر لهذا الإقليم الفرعي إلى ازدياد التدفقات الوافدة إلى الصين وجمهورية كوريا ومقاطعة تايوان الصينية. فقد بلغ مجموع التدفقات الوافدة إلى الصين 124 مليار دولار في عام 2013، ما يضع الصين مجدداً في المرتبة الثانية من البلدان المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم. وسجلت التدفقات الخارجة من الصين بدورها نمواً بنسبة 15 %، لتبلغ 101 مليار دولار، بفضل عدد من الصفقات الضخمة في البلدان المتقدمة. ومن المتوقع أن تتجاوز التدفقات الخارجة من الصين تلك الوافدة إليها خلال فترة تتراوح بين سنتين وثلاث سنوات. أما هونغ كونغ فقد شهدت نمواً طفيفاً في التدفقات الوافدة إليها لتبلغ 77 مليار دولار. وقد سجل اقتصادها نجاحاً باهراً في اجتذاب المقار الإقليمية للشركات متعددة الجنسيات، التي بلغ عددها في هونغ كونغ نحو 1400 مقراً في عام 2013.

وازدادت التدفقات الوافدة إلى جنوب شرق آسيا بنسبة 7% لتبلغ 125 مليار دولار اجتذبت نصفها سنغافورة وهي اقتصاد آخر يجتذب المقار الفرعية للشركات متعددة الجنسيات. وبدأت الدول الأعضاء العشرة في رابطة أمم جنوب شرق آسيا وشركاؤها الستة في اتفاق التجارة الحرة (اسبانيا، وجمهورية كوريا والصين ونيوزيلندا والهند واليابان) مفاوضات لإنشاء الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة. وفي عام 2013، بلغ مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى البلدان الستة عشر المتفاوضة في الشراكة 343 مليار دولار، أي 24 % من مجموع التدفقات الوافدة في العالم.

أما التدفقات الوافدة إلى جنوب آسيا فقد ازدادت بنسبة 10% لتبلغ 36 مليار دولار في عام 2013. وشهدت الهند، وهي البلد المتلقي الأكبر للاستثمارات في هذا الإقليم الفرعي، زيادة بنسبة 17 % في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لتبلغ 28 مليار دولار.

وانخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى غرب آسيا في عام 2013 بنسبة 9% لتبلغ 44 مليار دولار، حيث لم تشهد أي انتعاش للعام الخامس على التوالي. وتشكل التوترات الإقليمية والاضطرابات السياسية المستمرة حائلاً دون إقبال المستثمرين، رغم وجود اختلافات على هذا الصعيد بين البلدان. ففي المملكة العربية السعودية وقطر لا تزال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تشهد تراجعاً، في حين بدأت هذه التدفقات تنتعش ببطء في البلدان الأخرى، رغم أنها لا تزال دون مستوياتها السابقة، ماعداً في الكويت والعراق حيث سجلت هذه التدفقات مستوى قياسياً في عامي 2012 و 2013 على التوالي.

وبالمقابل فقد سجلت التدفقات الخارجة من غرب آسيا قفزة بنسبة 64 % في عام 2013، ترجع بشكل رئيسي إلى التدفقات الخارجة من دول مجلس التعاون الخليجي. ويفسر أغلب هذه الزيادة تضاعف حجم التدفقات الخارجة من قطر 4 مرات وتضاعف التدفقات الخارجة

من الكويت بمعدل 3 مرات تقريبا. وقد تسجل التدفقات الخارجية زيادة إضافية نظرا لارتفاع مستوى احتياطي القطع الأجنبي في دول مجلس التعاون.

### 3-4- الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي

بلغ مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي 292 مليار دولار في عام 2013. وباستثناء المراكز المالية الخارجية، سجلت هذه التدفقات زيادة بنسبة 5 % لتبلغ 182 مليار دولار. وفي حين كانت أمريكا الجنوبية تنصدر بشكل كبير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه المنطقة، فقد تراجعت التدفقات إلى هذا الإقليم الفرعي في عام 2013 بنسبة 6 % لتبلغ 133 مليار دولار، بعد ثلاث سنوات متعاقبة من النمو القوي. ومن بين البلدان المتلقية الرئيسية: البرازيل، والأرجنتين.

وازدادت التدفقات إلى أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي (باستثناء المراكز المالية الخارجية) بنسبة 64% لتبلغ 49 مليار دولار، ومن بين البلدان المتلقية: المكسيك، بنما، كوستاريكا، ونيكاراغوا.

وانحسرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (باستثناء المراكز المالية الخارجية) بنسبة 31 % لتبلغ 33 مليار دولار، بسبب توقف عمليات الاجتياز في الخارج وطفرة تسديد أقساط القروض من الفروع الأجنبية إلى الشركات متعددة الجنسية الأم البرازيلية والشيلية.

وفي نظرة استشرافية، يبدو أن ثمة فرصا جديدة للمستثمرين الأجانب في قطاعي النفط والغاز، خصوصا الغاز في الأرجنتين والإصلاحات القطاعية في المكسيك، تبشر بأفاق إيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر. وفي قطاع التصنيع، تسعى الشركات متعددة الجنسيات للسيارات إلى تنفيذ خطط استثمارية أيضا في البرازيل والمكسيك.

### 3-5- الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات الانتقالية

أصبحت الاقتصاديات الانتقالية خلال العقد الماضي، المنطقة الأسرع نموا في العالم على صعيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد (زيادة بنسبة 28 % لتبلغ 108 مليار دولار عام 2013) والخارج معا (زيادة بنسبة 84% لتسجل مبلغا قياسيا بـ99 مليار دولار)، وشكلت بلدان الاتحاد الأوروبي الشركاء الأهم في هذا النمو السريع للاستثمار الأجنبي المباشر، سواء كبلدان مستثمرة أو متلقية. ويحظى الاتحاد الأوروبي بأعلى حصة من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد من المنطقة، حيث يمثل أكثر من ثلثي مجموعه. أما كومنولث الدول المستقلة فأغلب استثماراته تستهدف الموارد الطبيعية، وقطاعات المستهلك، وقطاعات أخرى مختارة في طور التحرير ألو الخصخصة. وفي جنوب شرق أوروبا، كانت الخصخصة أيضا عاملا لجذب استثمارات الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى مزيج من تكاليف الإنتاج المنخفضة وأفاق الشراكة أو العضوية في الاتحاد الأوروبي. وبالمثل، توجه معظم رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من الاقتصاديات الانتقالية، وعلى رأسها الاتحاد الروسي، إلى بلدان الاتحاد الأوروبي. ويتطلع المستثمرون إلى الأصول الإستراتيجية في أسواق الاتحاد الأوروبي، بما يشمل أنشطة مراحل الإنتاج النهائية في قطاع الطاقة وأنشطة الإنتاج ذات القيمة المضافة في قطاع التصنيع.

### الخاتمة

تتسابق الدول المختلفة إلى توفير المزايا والإجراءات المختلفة التي تؤكد رغبة الدولة في جذب القطاع الخاص سواء كان وطني أو أجنبي متمثلاً في الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة. وتعمل على تهيئة البنية الأساسية التي تعينه على القيام بأنشطته الاستثمارية المختلفة وذلك بما توفره من طرق معبدة وشبكة اتصالات وغيرها من الركائز اللازمة لقيام البنية الأساسية لأي نشاط اقتصادي كما تعمل على منحه من الإعفاءات الضريبية فترات تصل إلى عشر سنوات، كما تكفل له اللجوء إلى التحكم في المنازعات التي يكون طرفاً فيها بعيداً عن القضاء الوطني، وتعطى له إمكانية اختيار نظام قانوني للفصل في هذه المنازعات بعيداً عن قانون الدولة التي يمارس فيها قانون نشاطاته.

### النتائج

-إن سياسة التحفيز ما هي إلا إجراء أو خطة تنتهجها الدولة لتدعيم النشاط الاقتصادي، والنهوض به، حيث تسعى الدول من وراء تقديم الحوافز إلى جلب الاستثمار الأجنبي والتأثير على قراره في التوطين في دولة دون غيرها مقابل الاستفادة من وفورات اقتصادية، إذ يتخذ التحفيز أشكالاً عديدة ومختلفة باختلاف الدولة المانحة، وعلى الدول أن تختار أنجح وأحسن الأنواع وفقاً لأهداف المجتمع وظروفه.

-دول الملاجئ الآمنة هي حقيقة اقتصادية، توفر مزايا وإعفاءات ضريبية ذات موقع متميز ولديها قدر من الحضور على المستوى الدولي وذات عملة مستقرة وتتمتع بحد أدنى من الاستقرار السياسي والاقتصادي وثبات في المعاملات التجارية والبنكية غالباً ما تكون دولا صغيرة الحجم أو نامية تمثل أرضاً خصبة ومناخ ملائم في خدمة أصحاب الأموال والشركات الدولية.

-تتمتع دول مجموعة الخمس بالدور القيادي في القدرة الاستثمارية الخارجية لما تتمتع به من قدرة تمويل وشركات ذات حجم وكفاءة على تحويل هذه القدرة إلى استثمار أجنبي مباشر، إضافة إلى بروز مستثمرين جدد في الساحة الدولية أصلهم من الدول النامية.

-رغم انتعاج الدول النامية طريق الإصلاحات وإنشاء وكالات ترقية الاستثمار وتقديم الضمانات القانونية اللازمة للمستثمرين الأجانب، إلا أنها مازالت ضعيفة في استقطاب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بما تتمتع به الدول المتقدمة من ضمانات.

### الاقتراحات والتوصيات

إن أهم الاقتراحات والتوصيات التي نراها ضرورية في تصورنا هي:

-ضرورة تحذير بعض الدول من الإفراط في منح الحوافز خاصة الضريبية منها للمستثمر الأجنبي، ذلك أن رؤوس الأموال الأجنبية المتجهة إلى الدول النامية نادرة من جهة وتتنافس تلك الدول للحصول على أكبر قدر منها من جهة أخرى قد يؤدي إلى نوع من المضاربة بين الدول للتسابق على منح الحوافز الضريبية، ومزيد من تلك الحوافز والنتيجة النهائية لذلك هي زيادة تكلفة الدولة لاستقدام الاستثمار الأجنبي دون تحقيق أي فائدة، وبالتالي لابد من تحسين اختيار الحوافز بما تتلاءم مع سياسة الدول الاقتصادية والاجتماعية.

-في ظل النظام الاقتصادي الجديد الذي يشترط الشفافية والالتزام بالقوانين واللوائح الدولية، يجب أن تكون هناك عقوبات دولية صارمة في إطار قانون دولي للحد من التنافس الضريبي، والآليات السلبية التي تتبعها الشركات الدولية بالاستفادة من حوافز الدول

المضيفة، كالتهرب الضريبي الدولي وتبييض الأموال ومالها من تأثير سلبي ليس على الدول المضيفة فحسب بل على الاقتصاد العالمي ككل.

-ينبغي للبلدان الصناعية أن تنظر في تحقيق انضباط أكثر انتظاما في تسهيلات الضريبة التنافسية التي تؤدي أحيانا عل نحو غير عادل ومصطنع إلى تضاول ما تتمتع به البلدان النامية من جاذبية نسبية للاستثمار الأجنبي.

### قائمة المراجع

#### المراجع باللغة العربية

1-حامد عبد المجيد دراس، السياسات المالية، مركز الاسكندرية للكتاب، الطبعة الثالثة، مصر، 2008.

2-سوزي عدلي ناشد، ظاهرة التهرب الضريبي الدولي وأثارها على اقتصاديات الدول النامية، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 2006.

3-الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2014.

#### المراجع باللغة الأجنبية

4-Adre Beauchamp, Le guide mondial des paradis fiscaux, Paris, 2006. .

5-Bernard Castagnede, Precis de fiscalite internationale, 2éme édition,Opu, Paris, 2006.

6-Bruno Gouthière, Les impots dans les affaires internationalesM trente études pratique, édition Français Lefebure, 6<sup>ème</sup> édition, Paris, 2004. . 7-

Jean roun, Pour une France paradis fiscal, Edition scientifique et juridique, Paris, 2008. 8-

Jean Pierre Brand, Rapport d'information sur la lutte contre la fraude et l'évasion fiscale Assemblée nationale, Avriile 2008, P52.

9-Gilles Carrez,Rapport d'information déposé en application de l'article 145 du règlement, La commission des finnnancesde l'économie générale et du contrôle budgétaire sure l'application des mesures fiscalrs,P55.

#### المواقع الالكترونية

10-www.Paradis fiscaux .Finorassociates.Ltp.

11-www.memoireonline.com.